مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

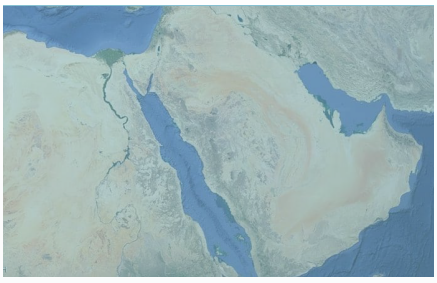
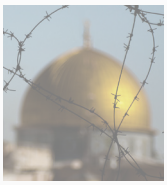

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

مايو 2021

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
القوّة الحادّة

نظريات
نظريّة الأمننة

قراءة
التقارب بين تركيا ومصر

دراسات
"إعادة تصور استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: شراكات مستدامة واستثمارات استراتيجية"

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

القوّة الحادّة

هو مفهوم جديد في العلاقات الدوليّة يرجع البعض جذوره إلى القرن التاسع عشر. أصبح متداولاً بشكل أكبر بعد أن تمّ استخدامه في تقرير صدر في العام 2017 عن "الوقف الوطني للديمقراطية" وهو وكالة أمريكية تعنى بالترويج للديمقراطية في خارج الولايات المتّحدة الأمريكية. ظهر المفهوم على غلاف مجلة الإيكونوميست أواخر العام2017 تحت عنوان "القوّة الحادّة: المظهر الجديد للنفوذ الصيني"، ووظّفه جوزف ناي لاحقاً في مقال له في مجلة الفورين أفيرز حيث عرّف القوّة الحادّة بأنّها الاستعمال المخادع للمعلومات لمآرب عدوانية. وفقاً لكريستوفر والكر، فقد سُمّيت القوّة الحادّة لأنّها تخترق البيئة المعلوماتيّة أو السياسية للبلدان المستهدفة من خلال الرقابة و/أو الخداع و/أو التلاعب و/أو الإلهاء، وهي ترتبط عادة بالأنظمة التسلّطيّة كروسيا والصين وتؤمّن لها أفضليّة في مواجهة الأنظمة الديمقراطية لأنّها تتيح لها التأثير على الخصم فيما تحصّن هذه الأنظمة نفسها تجاه الخارج. انتقد البعض هذا المفهوم على اعتبار أنّه يعبّر عن انتقائيّة سياسية تطال الجهة المستخدمة دوماً.

نظريات

نظريّة الأمننة

يشير مصطلح الأمننة في العلاقات الدولية إلى العملية التي تحدد الدول من خلالها التهديدات لأمنها القومي بناءً على معايير ذاتيّة غير موضوعيّة للخطر المتصوّر. يعود المصطلح بالأصل إلى مدرسة كوبنهاغن والمفكّرين المتخصّصين في العلاقات الدوليّة مثل باري بوزان، وأولِ وايفر، وجب دي وايلد وغيرهم. وتتم الأمننة على خمسة مستويات: العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي. وفقًا لنظرية الأمننة، فإن الدول التي تتصوّر وجود تهديدات لأمنها القومي سوف تقوم باعطاء القطاعات طابعاً أمنيّاً من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن، وغالبًا ما يتم ذلك من دون إشراك العامة في النقاشات المتعلقة بالأمر ودون إستخدام الآليات الديمقراطية. ويحظى الملف ذو الطابع السياسي على سبيل المثال بطبيعة أمنيّة ويمنح صفحة عاجلة ويسبغ عليه مصطلحات ذاتة صلة بالخطر والتهديد بشكل يبرر إستخدام تدابير أمنيّة. تتحدى نظرية الأمننة المناهج التقليدية للأمن في العلاقات الدولية وتؤكد أن القضايا التي يتم تناولها لا تشكل تهديدًا في حد ذاتها؛ وأنّ أمننتها يؤدي إلى تحويلها فيما بعد إلى مشاكل أمنيّة.

قضايا

قراءة عامـــة
لأحداث شهر
مايـــو 2021

التقارب بين تركيا ومصر

بدعوة من مصر، توجّه وفد تركي في 5 مايو إلى القاهرة لخوض محادثات استكشافيّة تركز على الخطوات الضرورية التي قد تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. ترأس الوفد التركي نائب وزير الخارجية سادات أونال، فيما ترأس الجانب المصري نظيره حمدي سند لوزا. استمرت المحادثات لمدّة يومين (5 و6 مايو)، أصدر الجانبان في ختامها بياناً مشتركاً أشار إلى أنّ المحادثات كانت صريحة ومعمقة، حيث تطرقت إلى القضايا الثنائية فضلا عن عدد من القضايا الإقليمية، لا سيما الوضع في ليبيا وسوريا والعراق، وضرورة تحقيق السلام والأمن في شرقي المتوسط. ولفت البيان أنّ الجانبان سيقومان بتقييم نتيجة هذه الجولة من المشاورات والاتفاق على الخطوات المقبلة.

وتعدّ هذه الزيارة الأولى من نوعها على هذا المستوى الأولى بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي في 2013، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وهي تأتي في سياق إعادة التموضع التي تجريها القوى الإقليمية بعد تطوّرين هامّين:

الأوّل: تغيّر الإدارة الأمريكية ومجيء الرئيس جو بايدن بأجندة ومقاربات مختلفة عن الرئيس السابق دونالد ترمب.

الثاني: اتفاق العلا الذي شكّل نهايةً معلنة للأزمة الخليجية التي اندلعت في العام 2017. تمّ التمهيد لهذه المرحلة من التواصل التركي-المصري بخطوات هدفت إلى تهيئة الأجواء المناسبة من خلال وقف الانتقادات العلنية وإرسال رسائل إيجابية. اعتمدت تركيا الدبلوماسية العلنية للتعاطي مع المسألة فيما فضّلت مصر اعتماد السياسة متحفّظة.

وفي حال استمر النهج الإيجابي بين الطرفين، من المتوقع أن نشهد في المرحلة المقبلة زيارة لوزير خارجية مصر إلى أنقرة، يليه تفعيل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء. ويشكّل ملفي شرق البحر المتوسط وليبيا عنصر مهماً لبناء قاعدة مصالح مشتركة ومستدامة بين الطرفين. على مستوى شرق المتوسط، سيؤدي أي اتفاق لترسيم الحدود البحرية بين البلدين إلى إعطاء الجانب المصري مساحة بحرية ضخمة مقارنة بالوضع الحالي، فيما سيعزّز كذلك من وضع أنقرة الإقليمي. لكن مثل هذا الاتفاق دونه تحدّيات ويحتاج إلى مفاوضات مطوّلة، كما أنّه يتطلّب إطلاع أو إشراك الجانب اليوناني على النتيجة، وهو أمر وإن كان الجانب التركي لا يعارضه إلّا أنّ الجانب اليوناني سيرفضه إذا كان يعتقد انّه سيضّره.

أمّا فيما يتعلق بليبيا، فان لمصر حدوداً طويلة مشتركة معها ومصالح حيوية كذلك، ومع ذلك سيكون من الصعب تجاهل الدور التركي الصاعد في ليبيا لاسيما بعد أن عطّل الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتّحدة مغامرات خليفة حفتر العسكرية في البلاد. تقدّر استثمارات تركيا في قطاع المقالات والبناء بما يزيد عن 13 مليار دولار كانت قد تعطّلت بسبب بعد الثورة والنزاع الداخلي الذي اندلع لاحقاً، لذلك فاذا ما نجح التفاهم بين مصر وتركيا حول ليبيا، فسيفتح ذلك آفاقاً جديدة للتعاون بينهما.

دراسات

الدراســـات الحـــــديثة فـي الحقل الســـياسي

"إعادة تصور استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: شراكات مستدامة واستثمارات استراتيجية"

نشر مركز راند الأمريكي دراسة حديثة تحت عنوان "إعادة تصور استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: شراكات مستدامة واستثمارات استراتيجية". تقع الدراسة التي أعدّها خمسة باحثين في 187 صفحة، وتناقش الكيفية التي يجب من خلالها لأدوات السياسة الأمريكية (السياسية، الاقتصادية، الأمنيّة، الدبلوماسية، المعلوماتيّة..الخ) أن تتكيّف بشكل أكثر فعالية مع التحديات الإقليمية وأن تأخذ بعين الاعتبار محدوديّة الموارد. وتشير إلى أنّ سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الشرق الأوسط لم تؤد إلى إفراز النتائج الإيجابية المطلوبة للمصلحة الأمريكية أو للمنطقة، وتتساءل عمّا إذا كان استمرار الولايات المتّحدة بالاعتماد على التهديد أو وسائل القوّة العسكرية سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج أفضل في المستقبل، أم أنّ الوقت قد حان للولايات المتّحدة لإعادة التفكير في الأسس التي تقف خلف السياسات الأمريكية في المنطقة والنظر ربما في خيارات أخرى بديلة.

وتلفت الدراسة إلى أنّه وبالنظر إلى الجوائح، والتغيّر المناخي، واضطراب أسواق النفط مصحوبة بالنزاعات متعددّة في منطقة الشرق الأوسط وفشل في الحكم، فإنّه لم يعد بإمكان الاستراتيجية الأمريكية أن تتحمّل تكاليف التعامل مع الدول وقيادات الدول بينما تُهمل التعامل مع العلل المجتمعيّة وشعوب المنطقة، كما لم يعد بإمكانها متابعة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

وتقيّم الدراسة السياسات الأمريكية في المنطقة آخذة بعين الاعتبار المعطيات السابقة الذكر لتقوم بتقييم نقدي لكيفية تعامل الولايات المتّحدة مع شركائها وخصومها داخل المنطقة وخارجها وما هي الأدوات التي من الممكن توظيفها للدفع باتجاه تعزيز أهداف ومصالح الولايات المتّحدة بشكل يفيد واشنطن والمنطقة أيضاً.

وتبحث الدراسة في الكيفية التي قد تبدو بها استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إذا تغير النهج من التركيز على ما تسميه "التهديدية" – أي التهديدات اليومية- إلى التركيز على الرؤية الإيجابية للمنطقة مدعوة بمزيد من الاستثمارات الدبلوماسية والاقتصادية، رؤية تؤدي إلى تخفيض مصادر التطرف والتنافسي الدولتي في المنطقة إلى مستويات يمكن السيطرة عليها وإلى اقتراح حلول جديدة لصنّاع القرار مستقبلاً.